

Distr.: General  
8 December 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

### الوثائق الرسمية

#### اللجنة السادسة

#### محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد توربيك (نائب الرئيس) . . . . . (هنغاريا)

#### المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي  
ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت  
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٥٥.

### البند ٧٧ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/71/432)

١ - السيدة موريس (مكتب الشؤون القانونية): تكلمت بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، وقالت إن نطاق الأنشطة التي تضطلع بها شعبة التدوين في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه قد اتسع كثيراً في السنوات الأخيرة. فقبل عقد من الزمن، أجرت شعبة التدوين استعراضاً رئيسياً لبرنامج المساعدة بهدف زيادة فرص التدريب في مجال القانون الدولي استجابةً لتزايد الطلب على هذا التدريب في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتولت الشعبة المسؤولية عن إدارة برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، فقامت بتحديد أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في القانون الدولي، التي ستعقد من الآن فصاعداً بصفة سنوية، وبإنشاء المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وهناك في الوقت الحاضر ما يزيد عن مليون محامٍ يستفيدون من برنامج المساعدة مقارنة بما يقل عن ٢٠ فرد قبل عقد من الزمن.

٢ - وأضافت قائلة إن التغييرات الموضوعية في الأنشطة التي تضطلع بها شعبة التدوين في إطار برنامج المساعدة أُحرِيت بالتشاور الوثيق مع ممثلي الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة، والمحامون الحكوميون الذين شاركوا في دورات تدريبية. وأشارت إلى أن التحدي الأكبر في هذا الصدد هو تأمين تمويل موثوق به من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ذلك أن التبرعات لا يمكن التنبؤ بها وغير كافية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافقت الجمعية العامة على توفير مبلغ إضافي قدره ١,٨ مليون دولار في التمويل المقدم من الميزانية العادية، ابتداءً من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لكفالة أن تتمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من المحامين من مواصلة الاستفادة من برنامج المساعدة.

٣ - وواصلت حديثها قائلة إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ برنامج المساعدة التي ينظم فيها برنامج زمالات القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث في سنة واحدة، وهي سنة ٢٠١٦، وذلك بفضل الدعم المقدم من الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فقد عُقدت في أكرا حلقة دراسية في مجال القانون الدولي للجامعات الأفريقية تهدف إلى تعزيز بناء القدرات في تدريس القانون الدولي لأعضاء هيئات التدريس في كليات الحقوق الجامعية، في جميع أنحاء أفريقيا. وقد نظم الحلقة الدراسية المعهد الأفريقي للقانون الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغانا، بصفتها البلد المضيف، ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، وشعبة التدوين.

٤ - ومضت قائلة إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي هو أشمل دورة تدريب تنظم في إطار برنامج المساعدة. ويحضر المشاركون دورة القانون الدولي العام في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، إلى جانب استفادتهم من حلقات دراسية وزيارات تثقيفية تنظمها شعبة التدوين. وأشارت إلى أن الأمين العام مخول صلاحية منح برنامج الزمالات ما لا يقل عن ٢٠ زمالة، تُموَّل من الميزانية العادية. ونظراً لضيق الحيز المتاح، فإن العدد الأقصى للمشاركين هو ٢١ مشاركاً. وقد تمكنت شعبة التدوين من منح ٢١ زمالة في السنوات الأخيرة نتيجة لتدابير اتخذت لتقليل التكاليف، وهي تعترم مواصلة تلك الممارسة في المستقبل. وسوف تبدأ قريباً عملية تقديم الطلبات لبرنامج زمالات القانون الدولي لعام ٢٠١٧، الذي سينظم باللغة الإنكليزية.

٥ - وأفادت بأن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي تقدّم تدريباً في المواضيع الأساسية للقانون الدولي، والمواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيد الإقليمي. وتشكل هذه الدورات آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي للمحامين من البلدان النامية، بالنظر إلى العدد المحدود من المشاركين الذين يمكن أن يستفيدوا من برنامج الزمالات. فلم يعقد، خلال العقود

اللغتين الإنكليزية والإسبانية في الدورة الأخيرة، وهي مسألة يجري تنظيمها بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتبلغ تكلفة الترجمة الشفوية في اللجنة حوالي ٣ ٧٨٠ دولاراً في اليوم. ويمكن أن يغطي برنامج المساعدة تكاليف الترجمة الشفوية للمحاضرتين اللتين سيقدمهما مسؤولان في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن ذلك لن يشمل دورة الأربعة أسابيع بكاملها. وبإمكان دول من المنطقة تقديم تبرعات لتمويل خدمات الترجمة الشفوية هذه، إن رغبت في ذلك.

٧ - واسترسلت قائلة إن استضافة الدورة الإقليمية لأفريقيا التي أجريت في إثيوبيا كانت ناجحة جداً، فقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً إدارياً ولوجستياً واسع النطاق في ذلك الصدد. وقدمت أوروغواي دعماً قيماً للدورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٦، ولكن الدورة ستنتقل إلى شيلي اعتباراً من عام ٢٠١٧ لكي تستفيد شعبة التدوين من موارد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقُدِّم طلب إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتقديم دعم إداري ولوجستي إضافي للدورة المقبلة التي ستعقد في تايلند. وفي ضوء ما يتطلبه شحن ما بين أربعين وخمسين صندوقاً من الكتب إلى أماكن التدريب من الوقت والتكلفة، تقوم شعبة التدوين باستكشاف إمكانية طباعة المواد الدراسية في اللجان الاقتصادية الإقليمية. فالدعم الذي تقدمه هذه اللجان أساسي لشعبة التدوين لتصبح قادرة على إجراء ثلاث دورات إقليمية في السنة خارج المقر من دون الاستعانة بأي موظفين إضافيين. وفي عام ٢٠١٠، تولت شعبة التدوين المسؤولية عن جميع الجوانب الإدارية واللوجستية للدورات التدريبية، باعتبار ذلك تدبيراً ضرورياً لتحقيق وفورات في التكاليف. وقد أدى ذلك إلى اضطلاع الشعبة بمهام إدارية ولوجستية أكبر كثيراً من ذي قبل، دون الحاجة إلى مزيد من الموظفين. وفي عام ٢٠١٦، استُخدمت التبرعات لتعيين موظف مؤقت للمساعدة في أداء هذه المهام الإضافية. وشعبة

الأربعة الأولى لبرنامج المساعدة، سوى ٢٢ دورة دراسية إقليمية: ثمان منها في أفريقيا، وسبع في آسيا والمحيط الهادئ وسبع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد عزي عدم إجراء دورات دراسية إقليمية بانتظام إلى حدوث تأخير في التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف، وعدم كفاية أسلوب اللجوء ضرورةً إلى البدء من أول الطريق كلما عقدت دورة في بلد جديد، وإلى نقص التمويل. وللتغلب على هذه الصعوبات، أوصت شعبة التدوين بتحديد أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية، وقدمت الجمعية العامة تمويلاً في إطار الميزانية العادية لما لا يقل عن ٢٠ زمالة لكل دورة. وعلى الرغم من أن ذلك هو الحد الأدنى لعدد المشاركين المطلوبين لتسويق ما يبذل من وقت وجهد وتكاليف لإجراء دورة تدريبية مدتها أربعة أسابيع، فإن بالإمكان استيعاب ما يصل إلى ٣٠ مشاركاً. وقد يكون ذلك ممكناً إلى حد بعيد، باتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، وتوفير أموال من الميزانية العادية لتغطية عدد إضافي من الزمالات للدورات الدراسية الإقليمية التي ستجرى في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى الدول الأعضاء خياراً بتمويل زمالات إضافية بواسطة التبرعات. وبإمكان المرشحين المشاركين على نفقتهم الخاصة، الموجودين في البلد المضيف، والمرشحين الذين لدى بلدانهم الرغبة والقدرة على تمويل مشاركتهم، أن يحضروا أيضاً.

٦ - واستطردت قائلة إن الدورة السادسة من الدورات الإقليمية المتعاقبة التي أجريت لصالح أفريقيا نُظِّمت في إثيوبيا في شباط/فبراير ٢٠١٦؛ أما أول دورة دراسية إقليمية نُظِّمت لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال ما يزيد عن عقد من الزمن، فقد عقدت في أوروغواي في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ وقد بدأت الأعمال التحضيرية للدورة المتعلقة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي ستعقد في تايلند في أواخر عام ٢٠١٦. وتجري حالياً عمليتنا تقديم الطلبات للدورتين اللتين ستعقدان في إثيوبيا في شباط/فبراير ٢٠١٧، وشيلي في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وطلبت خدمات الترجمة الشفوية بين

القانون الدولي الأساسية ذات الصلة بالمنهج الدراسي الموحد لجميع الدورات التدريبية؛ ومن المقرر أن يمولّ الدليل من التبرعات المقدمة للدورات. ويُتوقع أن تكون النسخة الإنكليزية من دليل القانون الدولي المؤلف من أربعة مجلدات جاهزة في الوقت المناسب لبرنامج زمالات القانون الدولي المقرر تنفيذه في صيف عام ٢٠١٧، وأن تُكَمَّل النسخة الفرنسية في الوقت المناسب للبرنامج الذي سيقدم باللغة الفرنسية في عام ٢٠١٨، شريطة أن ترد تبرعات كافية من الدول الأعضاء لمواصلة دفع مرتب مساعد النشر المكتبي المسؤول عن إعداد الدليل. وأفادت بأن الدليل ليس منشوراً للبيع أو وثيقة رسمية، وسيكون متاحاً مجاناً على الإنترنت. غير أن النسخ المطبوعة أساسية للتدريس ونشر القانون الدولي في البلدان النامية. وأشارت إلى أن الأهداف الأساسية لبرنامج المساعدة لا يمكن تحقيقها، في واقع الأمر، لو جرى تجاهل الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذلك، فإن شعبة التدوين تعتزم مواصلة توزيع نسخ مطبوعة من منشوراتها القانونية على المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة في إطار الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، أعربت عن أملها في أن توفر الدول الأعضاء الأموال اللازمة لتوزيع نسخ كافية من دليل القانون الدولي، من أجل تعزيز التثقيف في مجال القانون الدولي في البلدان النامية.

١٠ - وفي ما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، قالت إن قيمة محاضرات المكتبة قد تعززت بفضل تيسير إمكانيات الوصول إلى المواد ذات الصلة مجاناً على الإنترنت. ووفّر تسجيل مجموعات مصغرة مورداً قيماً لتدريس المواضيع الأساسية للقانون الدولي في الجامعات في البلدان النامية حيث يمكن أن تكون المواد التدريبية والتعليمية المتوفرة لدى أعضاء هيئات التدريس محدودة. وتقوم شعبة التدوين أيضاً بتوسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي لمجموعات المحاضرات، بإجراء تسجيلات خارجية في مختلف المناطق. وقد سبق أن سجلت محاضرات في أفريقيا وأوروبا في عام ٢٠١٦؛ وسوف تجري

التدوين سترحب بأي دعم مالي تقدمه الدول الأعضاء لتتمكن من مواصلة تعيين موظف إضافي لأداء نفس المهام للدورات الأربع التي ستعقد في عام ٢٠١٧. وتسعى الشعبة أيضاً إلى تحقيق مزيد من المكاسب في الكفاءة، والوفورات في التكاليف، باستخدام التكنولوجيا، مثلاً ما يتعلق منها بتسليم مئات الطلبات المقدمة للمشاركة في الدورات التدريبية واستعراضها، ووضع مجموعة مشتركة من المواد الدراسية.

٨ - ومضت قائلة إن شعبة التدوين وضعت، على مر السنين، مناهج دراسية موحدة لجميع الدورات التدريبية، وهي مناهج تأخذ في الاعتبار التدريب العملي المطلوب للمستشارين القانونيين الحكوميين. وتشمل هذه المناهج الدراسية القانون الدولي، وقانون المعاهدات، ومسؤولية الدول، والقانون البيئي، وقانون البحار، وقانون التجارة والاستثمار، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والسلم والأمن الدوليين، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويشمل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي أحياناً محاضرات إضافية عن المواضيع الراهنة، كالحماية الدبلوماسية أو حركة الأشخاص. وتشمل الدورات الدراسية الإقليمية دائماً محاضرات إضافية عن مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة.

٩ - واستطردت تقول إن شعبة التدوين أعدت في الماضي عدداً كبيراً من الكتب الدراسية لكل دورة تدريبية. غير أن الجهود التي بذلت لإنتاج الكتب بأدنى تكلفة ممكنة أسفرت عن مواد لا ترقى إلى المستوى المطلوب من حيث الجودة، وخاصة لأن القصد من الكتب هو أن يتخذها المشاركون وزملاؤهم مواد مرجعية أساسية يستخدمونها لسنوات عديدة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ليس لدى شعبة التدوين الوقت أو الموظفون المطلوبون لإعداد كتب دراسية مستقلة لكل حلقة دراسية بمفردها. وفي عام ٢٠١٥، أيدت اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة والجمعية العامة اقتراحاً قدمته شعبة التدوين بوضع دليل شامل يتضمن صكوك

القدرات في القارة. وسوف تتعاون شعبة التدوين، ضمن قيود الموارد المحدودة، مع المعهد الأفريقي للقانون الدولي بشأن الحلقة الدراسية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٦/٧٠. وستعين تمويل الحلقة الدراسية من التبرعات.

١٣ - وأردفت قائلة إن الدعم المقدم من اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة أتاح توسيع نطاق التدريب في مجال القانون الدولي ونشره كثيرا لصالح جميع الدول الأعضاء. وتوقعت أن يكتمل العمل بجميع المقترحات الجديدة تقريبا بحلول آب/أغسطس ٢٠١٧. وأفادت بأن المشروع الحالي الوحيد الذي يُتوقع أن يستمر إلى ما بعد ذلك الموعد هو إصدار الطبعة الخاصة من الحولية القانونية التي تتضمن آراء قانونية وغير ذلك من الوثائق الهامة الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية في الفترة من أربعينات إلى ستينات القرن الماضي. وعندما يكتمل هذا النص فسوف يشكل إسهاما كبيرا في الحفاظ على تاريخ الأمم المتحدة وأسسها القانونية، وسيساعد على إيجاد فهم أفضل لتطور قانون المنظمات الدولية.

١٤ - السيدة بوبي (غانا): تكلمت بوصفها رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وأيضا بصفتها الوطنية، فقالت إن غانا تولي أهمية كبيرة للدور الذي تؤديه في ما يتعلق باللجنة الاستشارية وبرنامج المساعدة. وقالت إن وفد بلدها يسلّم بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة واللجنة الخامسة وشعبة التدوين، التي عملت بنجاح من أجل تأمين التمويل اللازم للدورات الدراسية الإقليمية والمكتب السمعية البصرية من الميزانية العادية للمنظمة، لصالح المحامين والخبراء القانونيين في جميع أنحاء العالم.

١٥ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية عقدت دورتها الحادية والخمسين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ولأول مرة، منذ أكثر من ٥٠ عاما، لم تكن مسألة تمويل مكونات برنامج المساعدة مسألة ذات أهمية حاسمة، ونتيجة لذلك، استطاعت اللجنة الاستشارية أن تركز اهتمامها على الأنشطة

تسجيلات خارجية في آسيا في وقت لاحق من هذا العام؛ وتأمل أن تفعل نفس الشيء في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فقد أحرزت شعبة التدوين تقدما كبيرا فيما بذلته من جهود ترمي إلى توفير مزيد من وسائل الوصول إلى المحاضرات المقدمة للمحامين في البلدان النامية. وقالت إن الشعبة تعمل حاليا من أجل إتاحة تلك المحاضرات في شكل رقمي لفائدة المحامين والأكاديميين الذين تقل لديهم إمكانيات الوصول إلى الإنترنت العالية السرعة، وهي تستكشف حاليا إمكانية توفير تلك المحاضرات للمؤسسات الأكاديمية في وحدات تخزين ذاكرة محمولة. وقد جرى تحسين إمكانيات الحصول على المواد السمعية البصرية بجعلها متاحة للاطلاع عليها على أجهزة محمولة.

١١ - وأشارت إلى عدم وجود أي مقترحات جديدة بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة لفترة السنتين الحالية. وقالت إنها لا تتوقع أي مقترحات رئيسية جديدة في المستقبل القريب، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في أنشطة شعبة التدوين في ما يتعلق ببرنامج المساعدة في السنوات الأخيرة، وإلى قلة عدد موظفي الشعبة المتاحين لتنفيذ الأنشطة التي يجري تنفيذها بالفعل.

١٢ - وواصلت حديثها قائلة إن الطلب الملحوظ والمتزايد على التثقيف في مجال القانون الدولي في أفريقيا تجاوز كثيرا موارد شعبة التدوين المحدودة. ففي عام ٢٠١٦، ورد من المنطقة نحو ٦٠٠ طلب للمشاركة في الدورات التدريبية، ويزيد ذلك بمقدار ثلاثة أضعاف عن عدد الطلبات التي وردت من المناطق الأخرى. وقالت إن الهدف الأساسي من الحلقة الدراسية القادمة المتعلقة بالقانون الدولي للجامعات الأفريقية، التي سيعقدها المعهد الأفريقي للقانون الدولي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، هو تلبية تلك الحاجة، وذلك ببناء قدرات تدريبية في مجال القانون الدولي لدى المؤسسات الأكاديمية الأفريقية. وأشارت إلى أن الاتحاد الأفريقي أعرب عن دعمه للحلقة الدراسية باعتبارها إسهاما مهما في بناء

يؤدي دوراً أساسياً في هذا الصدد. وذكر أن الزمالات والدورات الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي تشكل منابر فعالة جداً للتدريس والنشر، وأن لها تأثيراً مضاعفاً في أوساط الطلاب والمهنيين. وأعرب عن ارتياح الجماعة لأن البرنامج أصبح أخيراً يتلقى من الميزانية العادية الموارد المالية اللازمة لإجراء الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث.

١٨ - ومضى قائلاً إن مكتب الشؤون القانونية جديرٌ بالإشادة لتعهده ٢٦ موقعاً شبكياً سهل الاستعمال في مجال القانون الدولي، وهي مواقع تتضمن موارد قيّمة للباحثين. فسلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية ومكتبة البحث التي تضمها المكتبة السمعية البصرية توفر مجموعة أدوات مفيدة لتحقيق أهداف البرنامج ويمكن أن تفيد ملايين الناس في أرجاء العالم. ونشر شعبة التدوين سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الدولي الدائمة يفيد الأوساط الأكاديمية إلى حد بعيد، وكذلك جهودها الرامية إلى توسيع نطاق برنامجها للنشر بمساعدة الحاسوب.

١٩ - وأشار إلى أن لغتي العمل في محكمة العدل الدولية هما الإنكليزية والفرنسية، ولذلك كثيراً ما يكون نشر الموجزات والأحكام بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة هو السبيل الوحيد بالنسبة إلى العديد من المدرسين والباحثين والطلبة في بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاطلاع على الاجتهاد القضائي للمحكمة الذي تعد معرفته أساسية لفهم تطور القانون الدولي. فينبغي ألا يُدّخر أي جهد في استكمال تلك المجموعة وكفالة نشرها على أوسع نطاق ممكن. وذكر أن الجماعة تقدر أيضاً المجموعات المتعلقة بالتاريخ التشريعي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من منشورات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

٢٠ - واختتم حديثه قائلاً إن من دواعي سرور المجموعة أن قرار الدول الأعضاء تمويل أنشطة برنامج المساعدة من الميزانية العادية أتاح عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأول مرة منذ أكثر من عقد

الحديثة والمقبلة. وقد أطلع أمين اللجنة الاستشارية أعضاءها على العمليات المتصلة باختيار المشاركين في مختلف الدورات الدراسية الإقليمية، وباختيار المحاضرين وتطوير المناهج الدراسية، فضلاً عن إمكانية زيادة عدد المشاركين. ونوقشت أيضاً الحاجة إلى أن تستأنف شعبة التدوين أنشطة النشر المكتبي ليتسنى توزيع الكتب في مناطق العالم التي تعاني من قلة إمكانيات الوصول إلى الإنترنت. وقالت إن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء على النظر في رصد اعتمادات في الميزانية من أجل ذلك النشاط، الذي عُلّق بسبب نقص الأموال، وتقديم تبرعات من أجل إنجاز دليل القانون الدولي.

١٦ - وواصلت حديثها قائلة إن غانا استضافت، في آب/أغسطس ٢٠١٦، أول حلقة دراسية بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية، وهي حلقة نُظمت احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج المساعدة وتكريماً للسفير دادزي، سفير غانا، الذي كان له دور أساسي في إنشاء البرنامج. وأشارت إلى أن سفر المشاركين إلى غانا ومواد المحاضرات والكتب التي وُفّرت والتي يمكنهم أخذها معهم إلى مدارسهم القانونية قد مَوَّلَت من هبات قدمها المعهد الأفريقي للقانون الدولي، وشعبة التدوين، والاتحاد الأفريقي، وحكومات إيطاليا والسويد والصين وفنلندا ونيوزيلندا. وشجعت جميع الوفود على الاستفادة من التعاون القائم فيما بينها، والأهداف المشتركة المتعلقة بزيادة تطوير التدقيق في مجال القانون الدولي وتحسينه في البلدان النامية.

١٧ - السيد أفيلا (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان هذه المنطقة أعلنت القانون الدولي، منذ الأيام الأولى لاستقلالها، معياراً للسلوك في العلاقات الدولية، وأدرجت مبادئه ومعاييرها الأساسية في نظمها القانونية المحلية. وقال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترى أن معرفة القواعد الجوهرية للقانون الدولي تشكل أحد الشروط الأساسية للتقيد بها، ولذلك فهي تعلق أهمية كبيرة على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره. وبرنامج المساعدة

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إن لبرنامج المساعدة دوراً حيوياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتلك هي إحدى غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في تنفيذ البرنامج أن تمكّن الأفراد من اكتساب مزيد من المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثمّ تعزيز مشاركة البلدان النامية في مختلف الأطر والصكوك المتعددة الأطراف، والمساعدة في النهاية في تعزيز سيادة القانون. وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف، على النحو المبين في الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧، الذي أعرب فيه الوزراء عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية، والتدريب الإقليمي في مجال القوانين والممارسات المتعلقة بالمعاهدات الدولية، والمنشورات القانونية، والمواد التدريبية، فضلاً عن التمويل اللازم لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. فالتنمية من الميزانية العادية من شأنه أن يساعد في كفاءة استمرار الأنشطة ذات الصلة في السنوات القادمة. وفي الوقت ذاته، يظل تقديم التبرعات، بما في ذلك المساهمات العينية، أمراً حيوياً.

٢٤ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة تأمل أن تظل جميع الدول الأعضاء ملتزمة بالتمسك بالأهداف المتعلقة بدراسة القانون الدولي وفهمه وتدريبه ونشر المعرفة به، وهي أمور تُعتبر أساسية من أجل إرساء نظام عالمي قائم على سيادة القانون، ولاتخاذ الخطوات اللازمة لكفاءة استمرار برنامج المساعدة. وقال إن المجموعة تحث، بصفة خاصة، جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى كفاءة التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الاستشارية، وتوفير التمويل من الميزانية العادية للبرنامج لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

من الزمن، والمجموعة تتطلع إلى الدورة القادمة، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٢١ - السيد بلاساي (تايلند): تكلم باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، فقال إن برنامج المساعدة يكتسب أهمية متزايدة من حيث كونه وسيلة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول، فضلاً عن كونه إحدى ركائز الجهود التي تبذلها المنظمة والرامية إلى تعزيز القانون الدولي. وقد استمد الحقوقيون والأكاديميون والدبلوماسيون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية فائدة كبيرة من الدورات الدراسية الإقليمية التي ينظمها البرنامج، والزمالات التي يقدمها، والمنشورات التي يصدرها، ومن المكتبة السمعية البصرية. وأعرب عن امتنان المجموعة لإدراج الموارد اللازمة لبرنامج زمالات القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث والمكتبة السمعية البصرية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقال إن المجموعة تتفق والرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام (A/71/432) وهو أن وجود أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي من شأنه أن يساهم في تعزيز الكفاءة و يتيح مزيداً من التيقن. وأفاد بأن إثيوبيا وتايلند استضافتا، في هذا الصدد، عددا من الدورات الإقليمية الناجحة.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن المكتبة السمعية البصرية أداة أساسية أخرى تمكّن المحامين الدوليين في جميع أنحاء العالم من الحصول على تدريب في القانون عالي الجودة ومنخفض التكلفة عبر شبكة الإنترنت. فينبغي مواصلة تعزيز إمكانيات الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية واستخدامها من جانب الدارسين والأكاديميين في البلدان النامية. وقال إن من دواعي سرور المجموعة، بالإضافة إلى ذلك، أن تعرف أنّ شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية بصدد الانتهاء من إعداد دليل القانون الدولي، باللغتين الانكليزية والفرنسية، لتوزيعه ونشره في السنة التالية.

٢٨ - ومضى قائلاً إن البرنامج، بمساعدته على التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، يساهم في تحقيق أهداف قيمة، من قبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويساعد البرنامج أيضاً في تطوير فهم على الصعيد العالمي للقانون الدولي، ويساهم في تحسين التعاون والعلاقات بين الدول. وتؤدي المكتبة السمعية البصرية دوراً محورياً في هذا الصدد، فينبغي دعم عملها. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة التي تضطلع بها شعبة التدوين كنشر ملخصات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، لا غنى عنها لزيادة تفهم القانون الدولي، وسير العلاقات الودية بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتساهم زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار أيضاً في إعداد الأجيال المقبلة من الممارسين، لا سيما في ما يتعلق بقانون البحار.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن من المؤمل، بعد عدد من الإلغاءات التي جرت في السنوات السابقة بسبب نقص التمويل، أن تجري الدورة الدراسية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ كما هو مقرر في عام ٢٠١٦. فينبغي للجنة والجمعية العامة أن تكفلاً استمرارية الدورات الإقليمية الثلاث في القانون الدولي. وبصفة عامة، تأمل الرابطة أن يظل برنامج المساعدة يتلقى الدعم المالي اللازم ليبقى ناجحاً لفترة طويلة في المستقبل. وقال إن الرابطة، في ضوء ذلك، تكرر موقفها الثابت منذ فترة طويلة، وهو أن تموّل الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية بالكامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وألا تستخدم التبرعات الواردة من الدول الأعضاء إلا كمصادر تكميلية للتمويل.

٣٠ - السيد شابورو (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي: ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا،

على حد سواء. والمجموعة على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تؤيد عمل برنامج المساعدة، لا سيما من حيث علاقته بتطوير القانون الدولي في أفريقيا. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي يساهم في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، وأن المعهد الأفريقي للقانون الدولي أنشئ مؤخراً لإجراء تدريب وبحوث ترمي إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه في المنطقة، لتعزيز أهداف الاتحاد الأفريقي ومبادئه، وللعمل من أجل تنقيح المعاهدات في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فقد تقرر، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٣، أن تدعم الدول الأفريقية تقدم التمويل الملائم لبرنامج المساعدة، بوسائل مختلفة منها، عند الاقتضاء، الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن المجموعة تؤيد التمويل عبر جملة أمور منها الميزانية العادية للبرنامج.

٢٦ - السيد توي (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن الرابطة تثنى على مكتب الشؤون القانونية لما يبذله من جهود لا تكل في تنفيذ برنامج المساعدة، على الرغم من قيود الميزانية المتكررة. وهي تعرب عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في تنفيذ البرنامج، وتشجعها على مواصلة تقديم التبرعات لدعم أنشطته.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن برنامج العمل مفيد في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. فقد وفر، منذ إنشائه، تدريباً شاملاً وفرصاً قيمة للمحامين، وخاصة المحامين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، وساعد بذلك في بناء القدرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأعرب عن تقدير رابطة آسيان بوجه خاص لدور برنامج زمالات القانون الدولي، الذي يقدم تدريباً عالي الجودة للممارسين القانونيين، ويتيح للمشاركين فرصة لتبادل الآراء بواسطة الحوار، معززا بذلك تحقيق مزيد من التفاهم والتعاون بشأن مسائل القانون الدولي.



وهو يرحب أيضا باستمرار التزام مكتب الشؤون القانونية ببرنامج المساعدة، ويلاحظ مع الارتياح أن الموارد المقدمة للبرنامج في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ هي أكبر كثيراً من الميزانيات السابقة.

٣٣ - السيد القحطاني (قطر): قال إن التحديات الحالية التي يواجهها العالم تؤكد أهمية البرنامج، بما في ذلك المكتبة السمعية والبصرية، في تعزيز القانون الدولي وتطوير العلاقات الودية والاحترام والتعاون بين الدول. وأشار إلى أن الخبراء القطريين مشاركون منتظمون في البرنامج، وأن بلده يواصل تقديم الدعم المالي للبرنامج. وأضاف قائلاً إن حكومته تدعم جميع الجهود التي تفضي إلى مواصلة البرنامج مهمته الكبيرة وتوفير الموارد المالية لتحقيق ذلك، سواء من خلال الميزانية العادية أو تقديم الدعم المباشر من الدول للدورات الدراسية الإقليمية، لتمكين القانونيين والمعنيين بالقانون الدولي، وخاصة من البلدان النامية، من المشاركة فيها. واختتم حديثه قائلاً إن قطر ستواصل تقديم كل دعم ممكن للبرنامج لما يساهم به في ترسيخ القانون الدولي وزيادة الوعي به.

٣٤ - السيد سيلاري لاندافيردي (السلفادور): قال إن القانون الدولي شهد بعض التغييرات الهامة في العقود الأخيرة. أولاً، لما كانت حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكرسة على نحو منهجي في الصكوك القانونية، فقد أصبح الأفراد رعايا بإمكانهم الوصول إلى العدالة الدولية، وخاصة من خلال محاكم حقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان. وفي حقيقة الأمر، فقد أنشأت الاتفاقية المتعلقة بإنشاء محكمة عدل لأمريكا الوسطى، والموقعة في واشنطن العاصمة في عام ١٩٠٧، أول محكمة دولية دائمة ليست مكلفة بتسوية المنازعات بين الدول فحسب، بل إنها تعترف بالأفراد بصفتهم أشخاصاً للقانون الدولي، ولديهم القدرة على رفع دعاوى ضد الدولة. ثانياً، نشأت فروع جديدة للقانون الدولي خلال العقود الأخيرة، وهو ما يعني أن الدول بحاجة إلى خبراء قانونيين مدربين في هذه التخصصات. وهذا هو على وجه الدقة سبب اكتساب برنامج المساعدة تلك الأهمية

وأوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ولختنشتاين، والنرويج، فقال إن برنامج المساعدة قدم مساهمة قيّمة في مجال سيادة القانون بتبليته الحاجة إلى التدريب في مجال القانون الدولي ونشر المعارف والمواد القانونية لما فيه مصلحة جميع البلدان. وقال إن شعبة التدوين جديدة بالإشادة لما تبذله من جهود من أجل تعزيز أنشطة البرنامج وتنشيطها بغية تلبية الاحتياجات المتغيرة للأوساط القانونية الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بإثراء المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي تُيسّر الاطلاع على مجموعة كبيرة من الموارد القانونية مجاناً. فالمكتبة القانونية تظل مورداً هاماً للأوساط القانونية وتتطلب عناية مستمرة من شعبة التدوين.

٣١ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع التقدير أن شعبة التدوين تواصل نشر المطبوعات والمعلومات القانونية بواسطة الإنترنت؛ وأنها نظمت حلقة دراسية للقانون الدولي للدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ودورات دراسية إقليمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٦؛ وأنها ستعقد دورة دراسية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو يرحب أيضاً بقيام الشعبة بإعداد كتيب عن القانون الدولي، باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الاتحاد مع التقدير أن الحلقة الدراسية الأولى من نوعها للقانون الدولي للجامعات الأفريقية نُظمت في غانا في آب/أغسطس ٢٠١٦. وأشار إلى أن الاتحاد يقر بمساهمة زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في زيادة تفهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها، وهو يعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في هذا الصدد.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالدول التي قدمت تبرعات للبرنامج، ويشجع جميع الدول على النظر في تقديم تبرعات على نحو أكثر تواتراً أو بمبالغ أكبر في المستقبل.

الهادئ المقرر عقدها في تايلند قبل نهاية عام ٢٠١٦. وأعربت أيضاً عن تقدير وفدها للجهود الأخرى المضطلع بها لتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٦، بما في ذلك ما يتعلق ببرنامج زمالات القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية وإعداد مواد تدريبية في مجال القانون الدولي. وهذه الجهود تيسر تدريس القانون الدولي للأجيال المتعاقبة، وتعكس قيمة استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف البرنامج، بطرق مختلفة منها إتاحة المواد على شبكة الإنترنت وفي شكل ملفات صوتية.

٣٧ - وواصلت حديثها قائلة إن وفد بلدها يشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإعداد دليل للقانون الدولي يتضمن مجموعة من المواد القانونية لدورات البرنامج التدريبية، وتوزيعها على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية. وأعربت عن ارتياح وفد بلدها لأن الدليل لن يكون منشوراً للبيع أو وثيقة رسمية، وأنه سيكون متاحاً على الإنترنت مجاناً. وهو يرحب أيضاً بقرار الأمانة العامة باستكشاف إمكانية التعاون مع الجامعات من أجل إعداد الكتيب باللغات الرسمية الأخرى. وأعربت عن أمل الوفد في أن تواصل الأمانة العامة تحديد مجالات أخرى يمكن أن تقدم المنظمات الدولية والإقليمية والجامعات والمؤسسات فيها تبرعات، ولا سيما في شكل مساهمات عينية، لدعم تنفيذ البرنامج.

٣٨ - واختتمت حديثها قائلة إن سنغافورة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز القانون الدولي، فتطوير الخبرة في مجال القانون الدولي يشكل إحدى الأولويات الوطنية. وهي تعرب عن امتنانها إزاء الفرصة التي أتاحت لها للعمل عضواً في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة، وتتطلع إلى أن تساهم في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه على الصعيدين الوطني والعالمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.

الحاسمة. فلا يزال البرنامج، منذ أكثر من نصف قرن، يساهم في تدريب المحامين من مختلف النظم القانونية والمناطق، فيمكنهم من اكتساب المعرفة اللازمة للتعامل مع التطورات المستمرة في القانون الدولي والآثار المترتبة عليها.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده، إذ يضع في اعتباره أن برنامج المساعدة لم يستطع عقد أي دورات دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات العشر الماضية، بسبب نقص التمويل، فإنه يعرب عن ترحيبه بالدورة الدراسية الإقليمية التي عقدت في أوروغواي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وحضرها ٢٢ مشاركاً من مختلف الدول في المنطقة. فالأفراد الذين يحضرون تلك الأنشطة التدريبية لا يستفيدون منها فحسب، بل إنهم يصبحون وسيلة لنشر القانون الدولي في مختلف بلدانهم، ويساعدون من ثم في تعزيز القانون الدولي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والدورات الدراسية الإقليمية تمثل فرصة قيمة للمحامين من البلدان النامية، لأنها تيسر لهم الحصول على تدريب عالمي المستوى، وعلى معرفة مباشرة بمختلف المسائل الناشئة في المناطق الأخرى. وقال إن وفد بلده، بناءً على ذلك، يحث جميع الدول الأعضاء والأمين العام على تخصيص الأموال اللازمة لكفالة استمرار عمل البرنامج في جميع المناطق في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

٣٦ - السيدة موريس - شارما (سنغافورة): قالت إن الموافقة على التمويل من الميزانية العادية أمر يلقي الترحيب لأنه يتيح القدرة على التنبؤ بتنفيذ عدد من الأنشطة في إطار برنامج المساعدة، بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. وأعربت عن أملها في أن تكفل هذه الاعتمادات في الميزانية العادية استدامة طويلة الأمد لمختلف عناصر البرنامج. وقالت إن وفد بلدها، بعد إلغاء الدورتين الدراسيتين الإقليميتين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بسبب نقص التمويل، يتطلع إلى أن يتمكن من إرسال أحد موظفيه لحضور الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط